المبحث الأول : ماهية الاستثمارات الأجنبية

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا مهما في دعم اقتصاديات معظم الدول النامية و العمل على تنميتها وسنقوم في هذا الجزء بتعريف لهذه الاستثمارات :

المطلب الأول : تعريف الاستثمارات الأجنبية و أهدافها

قسمنا هذا الجزء الى فرعين رئيسيين :

1-تعريف الاستثمارات الأجنبية

-يعرف على أنها جميع الفرص المتاحة للمستثمر في خارج حدوده الوطنية يعتبر استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه ، . بغض النظر عما اذا كان شخصا طبيعيا او معنويا وتتم هذه الاستثمارات اما بشكل مباشر او غير مباشر [1]

-كما يعرف بأنها قيام شركات او منشآت ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم ،وذلك .

بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.[2]

من هذه التعاريف نستخلص التعاريف الشاملة للاستثمارات الأجنبية حيث تعرف على أنها مساهمة تكون غير وطنية في تنمية اقتصادية او اجتماعية للدولة المضيفة ،ذلك برؤوس الأموال او خبرات مهنية بغرض الحصول على عوائد ربحية

2- أهداف الاستثمارات الأجنبية :

تكمن هذه الأهداف فيما يلي[3]:

أ-وصول الى أسواق جديدة او تحقيق اختراق اكبر للأسواق الأجنبية القائمة .

ب-**تعظيم الأرباح**: حيث ان اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول المستثمرة و المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة .

---

(1) جميل محمد خالد ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، ط1 ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014 ص : 315 .

(2) خليل ابو سليم ، **قياس اثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جلب الاستثمارات الاجنبية** ، المجلد 3 –الجريدة الرسمية ، العدد01 مجلة ، جامعة جازان ، 2014 ، دون صفحة

(3) خليل ابو سليم ، مرجع سبق ذكره ، بدون صفحة

ج-تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة و الاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات او فرض رسوم جديدة عليها .

د-تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة و الاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات او فرض رسوم جديدة عليها .

هـ-طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال العالمية ، او في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث و التطوير وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر ، مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسية .

المطلب الثاني :أنواع الاستثمارات الأجنبية و محدداتها

1-أنواع الاستثمارات الأجنبية

أ- الاستثمار الأجنبي غير مباشر

يقصد به الاستثمار في المحفظة او الاستثمار في الأوراق المالية ، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص او سندات الدين او سندات الدولة من الأوراق المالية ، لكن هذه الملكية لا تعط الأفراد او الهيئات او الشركات حق الممارسة لأي نوع من أنواع الرقابة او المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ويعد هذا النوع قصير الأجل مقارنة بالنوع الاخر[1] .

ب- الاستثمار الأجنبي مباشر

إن تعاريف الاستثمار لم تلق اتفاق بين المنظمات الاقتصادية الدولية و الدول و الاقتصاديين، إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما : الملكية ، و مراقبة المؤسسة المستثمر فيها ، وهنا في هذا للإطار يمكن أن تلجأ إلى تعريفين أساسيين أولها تعريف صندوق النقد الدولي و تعريف منظمة التجارة العالمية

---

(1) بن عامر مصطفى ، **اثر الازمات المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر** –دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، غ منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010/ 2011 ، ص : 71

*فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي ،يكون الاستثمار مباشرا عندما يرسي احد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع و يمكنك بنسبة 10 % او أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها ،وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير و النفوذ على إرادة ذلك المشروع.[1]

*كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ،على انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) ،و الذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) و ذلك مع نية تسييرها[2] .

*من خلال ما تم عرضه من تعريف الاستثمار المباشر و الغير مباشر تم استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية ، او في صورة نقدية او كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي تسويقي إداري في الأجل الطويل ،وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات و تسويقها .

وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر ،بأن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة ،بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع ، كما هو رأس المال [3].الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة ، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات الدولي مثل القروض و الإعلانات ، فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها

2 –محددات الاستثمارات الأجنبية

---

(1) رفيق نزاري ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي** ،دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب، رسالة ماجستير ، غ منشورة ، جامعة باتنة 2007 /2008 ، ص:73.

(2) بلال بوجمعة ، **سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية)** ، أطروحة دكتوراة ، غ منشورة ، جامعة تلمسان ،2012 /2013 ، ص : 08 . 1986 ،2011

(3) د منصوري الزين ، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** ، ط1 ،دار الراية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص : 23

إن قرار الاستثمار في دولة معينة يعتمد على عدة محددات من حيث مدى تحقيقها لأهداف و طموحات و ظروف الشركات الأجنبية المستثمرة ، فقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار في دولة معينة او قد ينحصر تأثيرها في تخفيض الاستثمار في تلك الدولة .

يمكن حصر أهم محدداته فيمايلي[1]:

أ-**تكلفة عناصر الإنتاج** : من عملة ومواد و اجور و نقل فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة اقل من غيرها من الدول كلما ، تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة .

ب-**الاستقرار السياسي** : اذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة .

ج-**حجم السوق** : في الدولة المراد الاستثمار فيها فالسوق الصغيرة قد لا يشجع على الاستثمار ،إلا إذا كان قريبا من المواد الخام او من أسواق أخرى كبيرة .

د-**المناخ الاقتصادي للاستثمار** : من حيث وجود او عدم وجود قيد لمراقبة العملة و سهولة او صعوبة الإجراءات الحكومية ، وقوانين الاستيراد و التصدير و كذلك السماح او عدم السماح للأجنبي بالتملك .

هـ-**النظام الضريبي** : وحجم شكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح الاستثمارات الأجنبية لجذبها .

و-**وجود منافسة** :قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها .

ي-**مدى توافر الموارد البشرية** : وعناصر الإدارة الكفأة في الدول المراد الاستثمار فيها ،إلا انه في حالة عدم توفر الإدارة الكفأة في تلك الدول فإن الشركات الأجنبية قد تلجأ الى توظيف خبراء إداريين من الخارج .

المطلب الثالث :مخاطر الاستثمارات الأجنبية

[1] منصوري الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص : 36

كثيرا من الاستثمارات الدولية هي من أكثر خطورة من الفرص المحلية ، ولكن الثمار المحتملة من الناحية المقابلة كبيرة و كثيرة ، وان الاستثمار في الخارج يمكن ان يكون مرحا على المدى الطويل ، إلا إن هناك عدا من مخاطر الاستثمار الدولية التي سينظر فيها من قبل الاستثمار على الصعيد الدولي ، وتلك المخاطر هي جزء لا يتجزأ من العملية الاستثمارية ولكن بنفس الوقت تساعد على التخطيط للمستقبل ، لذلك من الأفضل للمستثمر الدولي أن تكون لديه فكرة جاهزة مع بعض الخطط طويلة الأجل تمتد من فترة 5 الى10 سنوات من اجل تخفيض مخاطر الخسارة جراء ركود السوق .

إن من المخاطر التي تحتاج إلى إن توضع في الاعتبار عند الاستثمار دوليا كما يلي [1] :

1-**الارتباطات بين الأسواق المحلية و الدولية** : يعتقد عموما إن هناك ارتباطا كبيرا بين الأسواق المحلية و الدولية منها ، والذي هو في الحقيقة مفيد للمستثمر الدولي ، حيث إن الاتجاهات الأخيرة تبين إن هذه العلاقات المتبادلة متزايدة لكن هذا التزايد في الارتباط مع مرور الوقت يؤدي الى حصول انخفاض في الأسواق .

2-**ارتفاع التكاليف** : الاستثمار في الأسواق الدولية يمكن ان ينطوي على تكاليف أعلى تجاه المستثمر ، نتيجة لارتفاع تكاليف معاملات اللجان و السوق وغيرها ، وكذلك اثر ارتفاع تكاليف إدارة المحافظ بسبب زيادة تكلفة البحث هذا يكون له تأثير سلبي على المستثمرين الدوليين ....

وينبغي النظر أيضا الى تكلفة ضرائب الاستثمار و غيرها من الضرائب غير المتوقعة في البلدان الأجنبية ،حتى تقلبات أسعار العملات في بعض الأحيان يمكن أن تكون باهظة التكلفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

3-**العامل النفسي لدى المستثمر** :في أي استثمار يوجد للمستثمر علو نفسي يلعب دورا هاما في الاستثمارات الدولية ، حيث يمكن المستثمر من عقد استثمارات طويلة المدى ولفترة قليلة بدلا من الوقوع في الخسائر،و ذلك عن طريق البيع في وقت مبكر إجمالا معظم المستثمرين يعتقدون إن الأسواق الدولية ليست متقلبة ،ولكن يمكن أن تتعرض الى خسائر ، حيث ان التقلب موجود لكن ينمكن تحقيقه من خلال التنويع في صناديق الاستثمار الدولية ينبغي على المستثمر ان ينظر الى محفظته بالكامل ، قبل اتخاذ قرارات متسرعة ، خصوصا إذا كان السوق المحلي مازال قويا وهنا تلعب العوامل النفسية دورها فمن الخطأ وضع الاستثمارات الدولية غي عزلة .

---

[1] منصوري الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص : 36

4-**مخاطر أسعار الصرف** : تنتج هذه المخاطر عن التقلبات في أسعار الصرف بين العملات ،وعادة ما يقاس التقلب في سعر الصرف بمعدل العائد الشهري الذي يحققه المستثمر الذي يمتلك رصيدا من عملة معينة ، والذي يقاس بالمعادلة التالية :

$$M = x - x^* / x^* = x / x^{*-1}$$

حيث M تمثل معدل العائد الذي يحققه المستثمر

x تمثل سعر صرف عملة معينة في بداية الشهر

x^* تمثل سعر الصرف في نهاية الشهر

5-المخاطر السياسية : يعرف بريلي ما برز المخاطر السياسي بأنها تلك المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون الدوليون في نقض الحكومة لوعودها لسبب او لأخر ، وبذلك بعدم تنفيذ قرار الاستثمار وهو مصطلح يستخدم عادة لوصف مختلف المخاطر التي تأتي من ممارسة الأعمال التجارية تحت ولاية حكومة أجنبية و نظامها القانوني .[1]

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص : 36.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للاستثمارات العربية البينية

تعتبر الاستثمارات العربية البينية خاصة في مجالات الانتاجية من ابرز المجالات الحيوية ، حيث يلعب دورا هاما في النهوض بتنمية اقتصاديات تلك الدول العربية التي تواجه العديد من المشاكل و العقبات و التبعيات الاقتصادية في عدة مجالات منها اقتصادية ، اجتماعية ، امنية سياسية الى غير ذلك وسنتطرق في هذا الجزء الى ماهية كل من مناخ الاستثمار و الاستثمارات العربية البينية في العناصر التالية :

المطلب الأول : مفهوم ومقومات مناخ الاستثمار

1-تعريف مناخ الاستثمار

هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها :

-يعرف مناخ الاستثمار على انه محصلة تلك المجموعة من المتغيرات و العوامل التي تنقسم الى مجموعتين رئيسين هما : مجموعة العوامل البينية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات و قطاعات و اتجاهات ، ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من اتجاهات و مؤشرات سياسية واقتصادية و اجتماعية[1].

- كما عرفه الدكتور عبد المجيد قدي على انه مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال ، ذلك ان رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة الى الأوضاع الأحسن حالا [2].

من خلا ل ما سبق يمكن أن نعرف مناخ الاستثمار على انه أهم المتغيرات التي تأثر على انتقال الموارد و الأنشطة و رؤوس الأموال فيما بين الدول

---

(1) عمر يحياوي ، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب بالاستثمار الاجنبي –دراسة حالة الجزائر الفترة 2002 – 2010**، رسالة ماجستر ، قسم علوم تسيير تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، غ منشورة ، 2012/ 2013 ، ص : 4

(2) لعربي احمد بلخير، **دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالاشارة الى الجزائر 1996 –2000** ، رسالة ماجستير ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ، غ منشورة ، 2011/2010 ،ص : 51

2–مقومات مناخ الاستثمار

يرتكز المناخ الاستثماري في أي بلد على جملة من المقومات و التي يمكن ذكر اهمها في مايلي[1] :

أ –المناخ السياسي و الأمني :

يعد المناخ السياسي و الأمني من بين أهم مقومات الاستثمار إذ أن تدهور الأوضاع السياسية و الأمنية يدفع حتما الى خفض معدلات الاستثمار ، وذلك راجع إلى عدم ثقة المستثمر للاستقرار البلد ، فالمناخ السياسي و الأمني غالبا يتأثر بالعديد من العوامل نوجزها في مايلي :

–النمط السياسي المتبع من حيث كونه ديمقراطيا لو ديكتاتوريا

–موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية .

–درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية

ب –المناخ الاقتصادي :

تؤدي العوامل الاقتصادية الجيدة لتكوين مناخ استثماري مناسب ،ومن أهم تلك العوامل القوانين الاستثمارية ومدى ثباتها ، استقرار السياسات الاقتصادية الكلية مدى توفر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية ، وعليه فإن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري .

ج –المناخ القانوني و التنظيمي :

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات وقوانين متناسقة و متوافقة مع بعضها البعض ، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ، دون التميز بين المستثمرين الأجانب و المحليين ، وتتمثل الأنظمة و القوانين ذات الصلة بقرار الاستثمار في نظام الضرائب ، قانون الجمارك ، القانون التجاري ، قانون حماية المستهلك وعموما فإن المناخ القانوني يشجع الاستثمارات في تقليل المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية و لابد من تأكيد الشفافية في المعلومات و الإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر .

---

[1] لعربي احمد بلخير، **مرجع سبق ذكره** ، ص : **50**)

المطلب الثاني : تعريف الاستثمارات العربية البينية

يمكن تعريف الاستثمارات العربية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون او مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة و التوظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة او عامة اومختلطة تبنى على أسس تجارية[1] .

المطلب الثالث :أهمية الاستثمارات العربية البينية

تتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال مايلي [2] :

1 – **تحقيق أعباء التنمية العربية** : ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية فهي تقوم بتحقيق عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية ،وذلك من خلال إضافة المدخرات على دول العجز العربية ،وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية ،هذا بالإضافة إلى أن أسباب الاستثمارات العربية البينية يمثل ،إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها ، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية و رفع إنتاجيتها نظرا لما يترتب عليه من تشغيل موارد كانت عاطل .

2- **تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي** :لقد انصب معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية و بقاراتها الثلاث عل تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية ،و بالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي و العسكري ، وهو الأمر الذي الى إهمال الدور الاقتصادي و الاستثماري في تجسيد التكامل ، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية، لما في ذلك الدول العربية بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها في المقام الأول هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة اليها ،و التي تقوم على أساسها العلاقات التجارية و الوحدة السياسية و العسكرية لاحقا ، اذ بدون ذلك لا

---

[1] بوخاري عبد الحميد ، **الاستثمارات العربية البينية الواقع ، الافاق** ، مجله الباحث ، عدد 07 ، 2010/2009 ، ص : 71 .

[2] مرجع نفسه ، ص ص : 71 – 72

يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لان قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع ، وبذلك يبقي مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك ، ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية و تشغيلها و توسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الدول النامية ، بما في ذلك الدول العربية ، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية و نموها .

ومن هناك تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي و حاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.[1]

[1] بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص : 72.

المبحث الثالث : الاستثمارات العربية البينية بين المقومات و الجهود المبذولة لتشجيعها

يتطلب تشجيع الاستثمارات العربية البينية مجموعة من المقومات و الأسس و الجهود المبذولة ،وسنتطرق في هذا المبحث الى هذه العناصر .

المطلب الأول :مقومات الاستثمارات العربية البينية

إن انسياب رؤوس الاموال بين الأقطار العربية يتوقف على ثلاث عناصر أساسية وهي [1] :

1 – **وفرة الفرص الاستثمارية ومدى القدرة على الترويج لها** : ويتم ذلك عن طريق :

أ–بناء الانطباع : و يتمثل في الإعلانات و العلاقات العامة

ب–توليد الاستثمار : اذ يستهدف قطاعات استثمارية بعينها

ج–خدمة المستثمر : وذلك عن طريق إفادة المستثمر بالمعلومات و التراخيص و الموارد الضرورية لمباشرة نشاطه.

2 – **ملاءمة المناخ الاستثماري** : تعد الأوضاع و الظروف الاقتصادية و السياسية و الأمنية و الثقافية و الاجتماعية عناصر متداخلة تؤثر بعضها ببعض . إما بالزيادة او النقصان للاستثمار .

3- **الضمان ضد المخاطر غير التجارية** : يقصد بالمخاطر غير التجارية تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار ، و تخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها او تجنب أثارها و تنقسم الى مجموعتين :

أ–مجموعة المخاطر السياسية التقليدية : وتتمثل مخاطر التأميم و المصادرة و الحروب و الاضطرابات العامة بالإضافة إلى عدم القدرة على تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل

---

(1) محمد فرحي، محمد قويدري ، **اهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ،مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول التكامل **العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** ، 8-9 ماي 2004 ، الاغواط ، ص ص : 2-3

ب- مجموعة المخاطر التنظيمية : وتشتمل على الأطراف التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات او قرارات حكومية ، ومثال ذلك مخاطر التسعير ، و مخاطر التراخيص ، ولا سيما الفرعية منها كتراخيص البيئة و السلامة.

المطلب الثاني : الأسس الواجب توفرها لتشجيع و استقطاب رأس المال العربي للاستثمار في الوطن العربي

هناك عدة أسس و أساليب ووسائل تشجع على استقطاب وجذب رؤوس الأموال العربية و استثمارها في الوطن العربي ومن أهمها مايلي [1].

1-ضرورة معاملة رأس المال العربي المستثمر في أي دولة عربية كرأس مال وطني لها مع إعطائه بعض المزايا و الحقوق الإضافية خاصة في قطاعات التنمية .

2-الالتزام بأحكام اتفاقيات استثمار الأموال العربية و انتقالها بين الدول العربية و جميع الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية و اي تعديلات تطرأ عليها .

3-التركيز على إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كوسيلة مهتمة في جذب رؤوس الأموال العربية و استثمارها في الوطن العربي .

4-ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الأمني بين الدول العربية .

5-المشروعات العربية المشتركة ، تلعب دورا مهما وأساسيا في جذب رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الوطن العربي ، كما تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية و تطويرها ، و كذلك تسرع وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، لذلك من الضروري إقامة المزيد من المشروعات العربية المشتركة في إطار المميزات النسبية و التنافسية للأقطار العربية.

6-المستثمر العربي يحتاج إلى نوع من الشفافية ووضوح الرؤية من قبل بعض الحكومات العربية و خاصة في المجالات السياسية و الاقتصادية و تشريع قوانين العمل و غيرها من القوانين ، بالإضافة إلى تحقيق القيود الإدارية و تبسيط إجراءات التسجيل و الترخيص للمشاريع الاستثمارية .

---

[1] مجموعة من الخبراء ، **الاستثمار في ظل العولمة ، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار** ، مصر ، 2006 ، ص ص : 47 -**48**

7-ضرورة توفير الحوافز و التسهيلات و الضمانات القانونية مثل حماية الاستثمار ضد المخاطر غير تجارية وحق التعويض وحق التملك وفض النزاعات وغيرها من القوانين و التشريعات التي تخدم المناخ الاستثماري ، وكذا التشرعات المالية مثل تطوير أداء الأسواق المالية و تحديث تشريعاتها .

8-إعطاء المستثمرين العرب الحرية الكاملة بإنشاء المشاريع و تشغيل الموارد البشرية العربية ، واستغلال الموارد الطبيعية و الصناعية حسب الأنظمة و القوانين المعمول بها في كل دولة عربية ، وكذلك حق التملك او المشاركة و المساهمة في أي مشروع مع حق المستثمر في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه و بالأشخاص الذين يختارهم .

9-ضرورة تطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار مثل إنشاء الطرق و الجسور و المواصلات ....

المطلب الثالث : مبررات تشجيع الاستثمار العربي البيني و الجهود المبذولة لأجل ذلك

لمعرفة أهم المبررات وكذا جهود المبذولة لأجل تنمية الاستثمار العربي البيني قسمنا هذا الجزء إلى فرعين رئيسيين :

1-مبررات الاستثمارات العربية البينية

من اهم المبررات مايلي[1]:

أ-الحاجة الواضحة في الوطن العربي لتوسيع القدرة الإنتاجية بسبب محدودية المشاريع الإنتاجية ، وصغر حجم المشروعات و محدودية رأس المال الإنتاجي المستخدم فيها الى غير ذلك، بالإضافة إلى اتجاه اغلب الاستثمارات الأجنبية الوافدة نحو قطاعات معينة خاصة قطاع المحروقات وإهمال بقية القطاعات .

ب-الحاجة الواسعة في الوطن العربي إلى استبدال رأس المال الإنتاجي في عدد كبير في المشاريع القائمة .

ج-قدرة استثمار العربي البيني المباشر على تجميع الموارد المختلفة من عدة دول عربية و استغلالها على نحو افضل .

د-اعتبار استثمارات المشروعات المشتركة الصيغة الملائمة لحل التناقض القائم بين بعض الدول العربية، فهناك دول ذات فائض مالي ، حيث تتراكم لديها موارد مالية .

لحل التناقض القائم بين بعض الدول العربية ، فهناك دول ذات فائض مالي ، حيث تتراكم لديها موارد مالية اكبر من فرض الاستثمار فيها ومن قدرتها على الاستجابة .

هـ-المشروعات المشتركة تحل الى حد كبير مشاكل التمويل و التصريف التي تعاني منها المشروعات القطرية ، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية الاقليمية .

---

[1] فرج شعبان ، **التجارة و الاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص ومالية وبنوك، غ منشورة ،جامعة الشلف ،اكتوبر 2005 ، ص ص : 165 -**166**

و-الاستثمارات البينية تعتبر حجرا أساسيا في بناء صرح التكامل الاقتصادي العربي.

ي-الاستثمار البيني يعمل على توفير حاجيات الدول العربية من المصنوعات و الغذاء وغيرها مما يجد من تبعيتها للدول الصناعية الكبرى .

ن-يعمل على تحقيق الترابط بين الاقتصاديات العربية و التشابك بين قواعدها الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة من المزايا النسبية و القدرة التنافسية ، وتنشيط حركة الموارد العربية الوفيرة و توضيفها في المجالات الأكثر كفاءة ، و اعلى عائد و اوفر ربحية .

ولأجل تحقيق مزايا و عوائد الاستثمار العربي البيني ، بذلت العربية العديد من الجهود التي سيتم التطرق اليها .

2- الجهود المبذولة في مجال تشجيع الاستثمارات العربية البينية

لقد بدأ الاهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات البينية جليا منذ فترة السبعينيات ، وهذا معناه انه لم يكن موجودا مثل بل أشارت إليه الاتفاقيات المبرمة قبل هذه الفترة و التي ذكرناها سابقا ، حيث أبرمت اتفاقية[1](1)

أ-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

كانت جهوده في جذب الاستثمارات للدول العربية متمثلة في الاتي :

أ-1 – اتفاقية استثمار رؤوس الموال العربية صادقت عليها في 20 /1972/02 ثمان دول عربية هي : سوريا ، السودان ، العراق ، مصر ، الكويت ، الأردن ، الإمارات ، اليمن ، ونصت الاتفاقية على أن تعمل حكومات الدول المتعاقدة بمعاملة الاستثمارات العربية بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بدون تميز ، وعلى أن يمنح المستثمر العربي حق تحويل رأس ماله المستثمر و عوائده و التعويضات التي ستحقق له بدون عوائق ، كما يعطي المستثمر العربي حق الإقامة بأراضي الدول المضيفة لممارسة نشاطه الاستثماري .

أ_2_ كما اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150 /د 73 بتاريخ 07/ 06/ 2001 إستراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة و البرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة و إقامة اتحاد جمركي ،و كذلك إقامة منطقة استثمارية عربية التي تهدف الى جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار

[1] فرج شعبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:167 -169

الوطني و العربي و الأجنبي على حد سواء ، مع تفادي أن تدخل الدولة العربية في حرب اسيرات يكون الرابح الوحيد فيها رأس المال الأجنبي .

أ-3-**لجنة تنمية الاستثمارات في البلدان العربية:** في سبتمبر 2003 و تهدف إلى توفير المعلومات المتعلقة بتنمية الاستثمار العربي البيني و الترويج لها من خلال دراسة و تحليل وضع الاستثمارات في المنطقة العربية وإصدار دوري لخريطة الاستثمار العربي التي تحدد مجالات و فرص الاستثمار في دول المنطقة قطاعيا و جغرافيا .

ب-**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** : انشئت بتاريخ 1975 و التي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية ، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان ،وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار و أوضاعه في الدول العربية ، كذلك إنشاء الصناديق الإنمائية العربية التي أسهمت في توفير التمويل الميسر فتمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية و تطوير قطاعات البنية الأساسية و التي كانت تعاني في مجموعها من قصور على المستوى العربي تجسد في محدودية شبكات النقل و الطاقة الكهربائية ووسائل الاتصال .

ج-**الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية:** ابرمت بسنة 1980 صادقت على هذه الاتفاقية عند صدورها خمس دول عربية وهي تونس ، العراق ، السعودية ، الكويت ، الأردن ، البحرين ، ثم أنظمت خمس دول أخرى وهي ، الإمارات ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، السودان ، وقد تميزت هذه الاتفاقية بوضوح نصوصها واحتواءها على اغلب نواقص الاتفاقيات الأخرى و ربطت الاتفاقية بين تسهيل و تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية و بين التنمية و التكامل ومن بين ما نصت عليه نذكر :

-حكاية المستثمر العربي و صيانة استثماراته و عوائده

-تأسيس محكمة الاستثمار العربية لتسوية النزاعات

-عدم التمييز بين المستثمر العربي و المستثمر الوطني او المحلي

– حرية تحويل رأس المال المستثمر و عوائده او إعادة تحويلها الى أية دولة متعاقدة بدون قيود تمييزيه او إدارية او قانونية وبدون رسوم وضرائب .[1]

إلى جانب تلك الاتفاقيات هناك العديد من الندوات و المؤتمرات التي تعقد من اجل تحقيق نفس الهدف، ونذكر منها : المؤتمرات التي يقوم بها رجال الأعمال و المستثمرين العرب التي تسعى دائما الى تحفيز استثمار الأموال العربية داخل الأقطار العربية و تجنب هروبها للخارج ، و الملتقيات التي تنظم من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالمشاركة مع مؤسسات أخرى ،والتي تدعو فيها الى تنشيط عمليات الاستثمار بالدول العربية و الحث على توطين رؤوس الأموال العربية .

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص : 168.

خلاصة الفصل :

تعتبر الاستثمارات الأجنبية تلك التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول العربية الصادرة أو الواردة ، حيث تكون هذه الاستثمارات يشكل مباشر لأجل طويل وغير مباشر للأجل القصير عبر عدة محددات ،التي تعمل على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار في دولة معينة ، او قد ينحصر تأثيرها حجم الاستثمار في تلك الدولة ، ابرز هذه المحددات الاستقرار السياسي و كذا وجود منافسة إلى غير ذلك .

للاستثمارات الأجنبية العديد من المخاطر و للتخفيف منها يعد جانب هام من جوانب الاستثمار الأجنبي لذلك على المستثمر الأجنبي ،إن يخطط لها لمدة طويلة مدتها 5 إلى 10 سنوات ،ذلك لأجل تخفيض المخاطر الموضوعة بعين الاعتبار ، ومنه تحقيق تنمية اقتصاديات الدول بما فيها الدول العربية .

لقد بذلت الدول العربية محاولات عدة لتحقيق تنمية اقتصادية ، ومع ذلك لم تصل إلى المستوى المطلوب ولاشك أن الاستثمارات العربية البينية تؤدي دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة ، ذلك من خلال عدة عوامل ومقومات تساعدها على ذلك ، من هذه العوامل وفرة الفرص الاستثمارية ،كذا ملاءمة المناخ الاستثماري و لأجل تحقيق ذلك قامت الدول العربية ببذل العديد من الجهود ،وكما أبرمت الكثير من الاستثمارات ومثال ذلك اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية و انتقالها بين الأقطار العربية التي نصت ،على أن تعمل حكومات الدول المتعاقدة بمعاملة الاستثمارات العربية بما لا يقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية دون تمييز ،كذلك إنشاء الصناديق الإنمائية العربية التي أسهمت في توفير التمويل الميسر إلى غير ذلك.